الأمم المتحدة

A/60/649

الجمعية العامة

Distr.: General
11 January 2006
Arabic
Original: English

الدورة الستون

البند ١٢٠ من جدول الأعمال

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

رسالة مؤرخة ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإيطاليا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم باسم الرئاسة الإيطالية للاتحاد البرلماني الدولي، موجز جلسات الاستماع البرلمانية التي عقدت في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر و ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ في مقر الأمم المتحدة والنتائج الرئيسية التي انتهت إليها، تحت عنوان ''مسؤوليتنا المشتركة عن تعزيز الأمم المتحدة من أجل مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين''، التي تمثل مساهمة ملهمة من مشرعين من جميع أنحاء العالم في إنجاح تنفيذ مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (أنظر المرفق).

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الدورة الستين للجمعية العامة، في إطار البند ١٢٠ من جدول الأعمال.

(توقيع) مارسيلو **سباتافورا**

السفير

070206 060206 06-20489 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإيطاليا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالانكليزية والفرنسية]

مسؤوليتنا المشتركة عن تعزيز الأمم المتحدة من أجل مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين

جلسة الاستماع البرلمانية بالأمم المتحدة
٣١ تشرين الأول/أكتوبر – ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥
الأمم المتحدة – نيويورك

الموجز والنتائج الرئيسية

تناول هذا اللقاء البرلماني بمقر الأمم المتحدة الموضوع الرئيسي تحت عنوان **مسؤوليتنا المشتركة عن تعزيز الأمم المتحدة من أجل مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين** وقسم إلى أربع جلسات: نتائج مؤتمر قمة الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٥؛ ودور البرلمانات في المكافحة العالمية للإرهاب؛ المسؤولية عن الحماية – الإنذار المبكر وتنسيق الاستجابة عند التعامل مع حالات الأزمات؛ بناء السلام والدور الهام للبرلمانات.

وأشار **السيد بيير فرديناندو كاسيني، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي**، بعد ترحيبه بالمشاركين، إلى أن رؤساء البرلمانات قد اجتمعوا الشهر الماضي في مقر الأمم المتحدة للمشاركة في المؤتمر العالمي الثاني لرؤساء البرلمانات، واعتمدوا في نهايته إعلانا ركز على رسالة وحيدة: أن للبرلمانيين دورا أساسيا يؤدونه في سد ثغرة الديمقراطية في العلاقات الدولية. وقد أعرب المؤتمر عن دعمه التام للأمم المتحدة، ودعا الدول إلى التحلي بصفات القيادة والإرادة السياسية لتزويد المنظمة بآليات أكثر كفاءة وبالموارد البشرية والمالية اللازمة وبإصلاح فعلي للإدارة.

وستخصص إحدى الجلسات في الاجتماع الحالي إلى بناء السلام، وهو مجال تؤدي فيه البرلمانات دورا مفيدا للغاية. إذ أن وجود برلمان قوي وفعال هو في حد ذاته عنصر أساسي لحل أي صراع وبناء السلام، وعلى الأمم المتحدة أن تشجع اللجوء، على نحو أكثر تواترا، إلى الخبرة السياسية والفنية التي يمكن أن يوفرها الاتحاد البرلماني الدولي و البرلمانات الأعضاء معا.

وينبغي أن يقوم الاتحاد، على نحو مواز، بتيسير توفير معلومات أكثر وأفضل للبرلمانيين الوطنيين عن أنشطة الأمم المتحدة ؛ كما ينبغي أن ينظم المزيد من جلسات الاستماع البرلمانية مثل هذه الجلسة، بالإضافة إلى الجلسات المتخصصة في الأمم المتحدة. وبالرغم من أن كل ذلك يضيف إلى جدول الأعمال المثقل بالنسبة للبرلمانات والاتحاد، فإنه تعهد بأن يفعل ما في وسعه خلال فترة ولايته كرئيس للاتحاد لجعل جدول الأعمال حقيقة واقعة.

وأعرب **السيد جان إلياسون (السويد)، رئيس الجمعية العامة**، عن عرفانه للبرلمانيين لمجيئهم إلى مقر الأمم المتحدة لمناقشة مسألة التعاون. وأضاف بأن الأمم المتحدة هي منظمة تمثل فيها الدول بالحكومات، إلا أنه ينبغي ألا ننسى أبدا أن أول ثلاث كلمات في ميثاق الأمم المتحدة هي ''نحن الشعوب...''. وعلى أولئك الذين يعملون في الأمم المتحدة أن يتذكروا دائما أن مهمتهم هي خدمة شعوب العالم، وأن البرلمانيين هم جسور الوصول إلى الشعوب. فإذا لم تكن هناك علاقة حية وقوية بين الأمم المتحدة والبرلمانيين، يظل هناك خطر إضعاف العلاقة مع الشعوب.

فحضور البرلمانيين يمكن أن يساعد في إدخال واقعين في مداولات الأمم المتحدة. الأول هو واقع المشاكل الحقيقية،القضايا الفعلية. فهناك حاجة إلى إدخال الوعي بالفقر والأمراض والصراعات والمخاطر البيئية وهي المشاكل التي يتعامل معها بعض البرلمانيين على أساس يومي، في أعمال المنظمة. إذ أن كثيرا من مشاكل العالم هي مشاكل دولية ووطنية في آن واحد، مما يعني أن التعاون القوي المتعدد الأطراف لا بد وأن يصبح مصلحة وطنية. ومن هنا، فبإحضار المشاكل الحقيقية والقضايا الفعلية التي تواجه العالم، يساعد البرلمانيون على بث إحساس بالواقع في عمل الأمم المتحدة.

والواقع الثاني هو توقعات الشعوب من المنظمة. فالشعوب تريد أمما متحدة قوية، تعزز التعاون والأمن الدوليين والاحترام العالمي لحقوق الإنسان. وكل هذه التطلعات تحتاج إلى أن تصل إلى مداولات الأمم المتحدة حتى تعلم المنظمة أن عليها أن تجد الطاقة السياسية

نعرب عن دعمنا التام للأمم المتحدة. فنحن نريد أن نرى أمما متحدة قوية. وندعو الدول، بما في ذلك برلماناتنا، إلى التحلي بالقيادة والإرادة السياسية لتزويد الأمم المتحدة بآليات أكثر فعالية وموارد بشرية ومالية مناسبة وإصلاح إداري حقيقي.

بيير فيردناندو كاسيني، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، رئيس مجلس النواب الإيطالي

اللازمة لإكمال برنامج الإصلاح الطموح للغاية الذي اعتمده زعماء العالم في مؤتمر القمة العالمي في أيلول/سبتمبر. وإذا أريد للأمم المتحدة أن تتعامل مع التهديدات والمشاكل العالمية بطريقة فعالة، فإنها ستحتاج ليس فقط إلى دعم الوفود الموجودة حاليا في المقر، بل أيضا إلى دعم الرأي العام والبرلمانيين الوطنيين.

وأعرب عن سروره لأن الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة قد وجهت نداء واضحا قويا لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات ولا سيما الاتحاد البرلماني الدولي. وأضاف أن التهديدات والمشاكل العالمية ينبغي أن تواجه بجميع الموارد التي يمكن أن تحشد على الصعيدين العالمي والإقليمي وبمساعدة البرلمانيين على المستوى الوطني.

الجلسة الأولى: نتائج مؤتمر قمة الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٥

خاطب البرلمانيين السيد جان إلياسون، رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، وعضو الكونغرس جيم ليش، لجنة العلاقات الدولية بمجلس النواب وعضو كونغرس الولايات المتحدة والسيد غنادي غاتيلوف، موظف رئيسي بوحدة التخطيط الاستراتيجي، المكتب التنفيذي للأمين العام، وتبادلوا معهم الآراء.

بينت الوثيقة الختامية للقمة العالمية الدعوة: ''إلى توثيق التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والإقليمية، وخصوصا من خلال الاتحاد البرلماني الدولي، بهدف المضي قدما في تحقيق جميع جوانب الإعلان بشأن الألفية، في جميع ميادين عمل الأمم المتحدة، وكفالة التنفيذ الفعال لإصلاح الأمم المتحدة''. وتعتبر مشاركة البرلمانيين في أي مكان مسألة بالغة الأهمية إذا أراد العالم أن يحقق أهداف المنظمة الطموحة.

وفي مجال التنمية، يعتبر الحكم الرشيد جزءا من توافق آراء مونتيري وشرطا أساسيا ليس فقط لاجتذاب المساعدة الإنمائية الخارجية، بل أيضا من أجل الاستغلال الأمثل لتلك المساعدة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وما يتجاوزها من الأهداف. ويعتبر دور البرلمانات أساسيا في سن التشريعات المناسبة لتعزيز الحكم الرشيد ومحاربة الفساد وتحميل الفروع التنفيذية مسؤولية أن يكون أداؤها وفق معايير عالية. وينبغي أن تتعاون برلمانات البلدان النامية والمتقدمة النمو وتتبادل المعرفة.

ويشكل احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون الأساس لكل مجتمع يؤدي مهامه بصورة جيدة ويوفر أفضل السبل لمنع نشوب الصراعات. وينبغي أن يعمل البرلمانيون على نحو وثيق مع مجلس حقوق الإنسان الجديد بالأمم المتحدة الذي من المؤمل، أن يبدأ العمل

خلال الأشهر القليلة القادمة وذلك علاوة على حث حكوماتهم على الانضمام لجميع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان.

وقد شجع الزعماء، جميع الدول المشاركة في مؤتمر القمة على الانضمام دون إبطاء إلى جميع الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المناهضة للإرهاب. ويعتبر دور المشرعين هاما للغاية في التصديق على الصكوك التي تحكم التعاون الدولي من أجل محاربة آفة الإرهاب الحقيقية.

إن الخبرة التي تتمتع بها البرلمانات في مجال الحكم الديمقراطي تعتبر موردا قيما بالنسبة للبلدان الخارجة من الصراع. وقد دعت الوثيقة الختامية إلى أن تبدأ لجنة بناء السلام الجديدة التابعة للأمم المتحدة العمل بحلول نهاية عام ٢٠٠٥. ويعتبر دعم عملها مجالا رئيسيا يمكن أن تجد فيه الشراكة الإستراتيجية بين الأمم المتحدة والبرلمانات، من خلال الاتحاد البرلماني الدولي، دورا وتعبيرا مثمرا.

وبالإضافة إلى ذلك، تؤدي البرلمانات دورا هاما في دعم موارد الأمم المتحدة عن طريق الموافقة على مساهمات البلدان المقدمة إلى الميزانية العادية للأمم المتحدة بالإضافة إلى ميزانيات حفظ السلام والتنمية وبرامج المساعدات الإنسانية. ويعمل الأمين العام للأمم المتحدة مع الجمعية العامة لتشجيع اتخاذ المزيد من التدابير لتحقيق أكبر الفائدة من الأموال المتاحة وضمان المزيد من الكفاءة والمساءلة.

وبحثت الجلسة أيضا موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الأمم المتحدة، الذي يميل إلى التقلب وفقا لسياستها الداخلية الخاصة بها. وذكر أن رئيسا لبراليا للولايات المتحدة، وهو وودرو ويلسون، قد تزعم إنشاء عصبة الأمم، في نهاية الحرب العالمية الأولى، إلا أن مجلس شيوخ محافظ رفض تلك المبادرة و لم تنضم الولايات المتحدة للعصبة. وبعد عدة عقود، تصدر رئيس ليبرالي آخر، هو فرانكلين د. روزفلت، الدعوة لإنشاء الأمم المتحدة وربما حتى اقترح اسم المنظمة.

وفي الوقت الحاضر، هناك رد فعل محافظ مؤكد من جهات كثيرة في الأوساط السياسية بالولايات المتحدة، بسبب عدم الارتياح للتخلي عن قدر كبير من السيادة. إضافة إلى ذلك، أعربت بعض هذه الأوساط عن قلقها إزاء عدم الكفاءة أو تضارب المصالح. ومع ذلك، فان الجهاز السياسي في الولايات المتحدة كان داعما

> يستطيع البرلمانيون أن يدخلوا درجة عالية من الواقعية في أعمال الأمم المتحدة. إذ أن التعددية الجيدة لا بد أن تصبح في النهاية مصلحة وطنية.
>
> **جان إلياسون، رئيس الدورة الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة**

بقوة للأمم المتحدة منذ إنشائها. ويبدو أنه يدرك بشكل أفضل من الهيئات المنتخبة أن أي بلد لا يستطيع أن يمضي لوحده. وبالرغم من أن هناك بلا شك حاجة إلى إجراء بعض الإصلاحات في الأمم المتحدة، فإن من الضروري عدم إغفال النجاحات التي حققتها المنظمة، على سبيل المثال، في مجال المساعدات الإنسانية، وفي مكافحة الأمراض مثل الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز)، أو في توسيع القانون الدولي في مجالات واسعة النطاق مثل مراقبة الأسلحة والتجارة.

وقد أيدت الولايات المتحدة إنشاء مجلس صغير وفعال لحقوق الإنسان، ولجنة لبناء السلام لمساعدة مجلس الأمن، واتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي، والمساءلة عن الأموال. كما أيدت أيضا إجراء إصلاح مؤسسي، بالرغم من أنه بنهج تدريجي مع إصلاح بيروقراطي تعقبه تغييرات في مجلس الأمن. وباختصار، يمكن أن يقال إنه بالرغم من لغة الطنطنة الخطابية المتطرفة التي تذيعها الولايات المتحدة أحيانا فإن مواقفها أقرب إلى الموقف الوسط السليم مما يفترض الكثيرون.

وخلال المناقشة التي تلت ذلك، وصفت عدة وفود الجهود التي تبذلها بلدانها للاستجابة للنداءات الصادرة من القمة العالمية، وتوصلت إلى النتائج التالية:

- يستحق الاتحاد الإشادة به على الجهود التي بذلها لإدراج الفقرة الداعية إلى ”توثيق التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والإقليمية، وخصوصا من خلال الاتحاد البرلماني الدولي“ في الوثيقة الختامية للقمة.

- ينبغي تنقيح اتفاق التعاون لعام ١٩٩٦ المبرم بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي ليصبح أكثر فعالية والشروع في ذلك في أقرب وقت ممكن. وبالرغم من الاتحاد يتمتع حاليا بمركز المراقب، فإنه بحاجة إلى وضع استراتيجيات محددة للمشاركة المباشرة في مداولات المنظمة. فبدلا من العمل ببساطة بصفة استشارية، ينبغي أن يكون لممثلي الاتحاد الحق في مخاطبة الجمعية العامة في بداية كل دورة سنوية. وسيمثل ذلك تغييرا مفاهيميا بالنسبة لمنظمة حكومية الطابع، على أن هناك قصورا في الديمقراطية في الأمم المتحدة يمكن أن يساعد الاتحاد على إزالته.

- ينبغي الترحيب بالاتجاه المتنامي بين وفود الجمعية العامة بأن تكون هناك مشاركة برلمانية، إذ أن هذه المشاركة ستقوي الصلة بين الفرعين التنفيذي والتشريعي من الحكومة.

- مما يؤسف له للغاية أن الوثيقة الختامية لم تشر إلى نزع السلاح أو عدم انتشار الأسلحة.

- إصلاح مجلس الأمن يعتبر مفتاحا هاما لإصلاح الأمم المتحدة وتجديدها ككل. وبالرغم من أنه ليس هناك بعد توافق في الآراء حول الكيفية التي يمكن أن يوسع بها المجلس بالضبط، إلا أن البرلمانيين من جميع البلدان ينبغي أن يغتنموا هذا الزخم ويحثوا حكوماتهم على الضغط من أجل التعجيل باتخاذ قرار خلال الدورة الحالية للجمعية العامة.

- بالرغم من أن الأمم المتحدة قد مرت مؤخرا بوقت عصيب بشأن صورتها، خاصة في أعقاب فضيحة النفط مقابل الغذاء، فإنه ينبغي النظر إلى الأمور باعتدال وتعقل. فكل يوم، وبهدوء وبطرق لا تثير العناوين الرئيسية في وسائط الإعلام، تحقق الأمم المتحدة نجاحا تلو الآخر، على سبيل المثال في مجال المساعدات الإنسانية، وتخفيف وطأة الفقر وحماية حقوق الإنسان.

- وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، كانت نتائج مؤتمر القمة ضعيفة للغاية، مع إزالة العبارات المعدة من الوثيقة الختامية. وقد كان واضحا أن هناك حاجة إلى إصلاح لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التي تجتمع ستة أسابيع فقط في السنة، والتي تسعى الحكومات إلى الحصول على عضويتها من أجل منع اتخاذ قرارات تنتقدها. ولذلك، ستكون المفاوضات بشأن مجلس حقوق الإنسان المقترح الجديد بالتأكيد صعبة. ومن المأمول أن تتمكن الدول من تخطي ما قيل في الوثيقة الختامية، على سبيل المثال بجعل الجمعية العامة تنتخب مباشرة مجلس حقوق الإنسان، أو بجعل المجلس في مرتبة مماثلة لمرتبة مجلس الأمن أو عن طريق الأخذ بمعايير للعضوية يستوعب فيها المجلس فقط البلدان التي تراعي اتفاقيات الأمم المتحدة.

- لما كان الكثير من البلدان متأخر للغاية فيما يتعلق بالجدول الزمني لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، فهناك حاجة إلى إيلاء اعتبار للطريقة التي يمكن أن يساعد بها الاتحاد في تعجيل العملية. ومع ذلك، مرة ثانية، ينبغي النظر إلى الأمور في أبعادها الصحيحة. فبالرغم من أن التقدم المحرز بطيء بالتأكيد في أفريقيا، على سبيل المثال، فإن الصورة تبدو أكثر إيجابية في آسيا.

- يعتبر نشر ثقافة الديمقراطية أمرا بالغ الأهمية. ويملك الاتحاد البرلماني الدولي خبرة واسعة في دعم التمثيل البرلماني كأداة ديمقراطية، يسعده أن يضعها تحت تصرف الأمم المتحدة. إلا أن من الضروري عدم فرض أي مفهوم ديمقراطي محدد على أي بلد. وإنما الأحرى، هناك حاجة إلى أن ندرس معا الكيفية التي يمكن أن تشارك بها

الشعوب بطريقة أكثر نشاطا في الحياة البرلمانية والسياسية، مبدية في الوقت نفسه الاحترام لثقافة وتاريخ كل بلد.

الجلسة الثانية: دور البرلمانات في مكافحة الإرهاب عالميا

الأونرابل ديفيد موسيلا، نائب رئيس المجلس الوطني في كينيا؛ والسيد نيكولاس ميشيل، وكيل الأمين العام للشؤون القانونية؛ والسيد خافيير روبيريز، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة، المدير التنفيذي لمديرية الأمم المتحدة التنفيذية لمكافحة الإرهاب، ألقوا كلمة في البرلمانيين وتبادلوا معهم الآراء.

إن الإرهاب ضرب في الصميم كل ما ترمز إليه الأمم المتحدة. وهو خطر شامل على السلم والأمن الدوليين والديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان وتسوية المنازعات بالطرق السلمية. ولذلك، فإن مكافحة الإرهاب هي في مصلحة لا المؤسسات الحكومية الدولية وحسب، بل في مصلحة المجتمع المدني المحلي والوطني والعالمي.

وفي عام ١٩٣٧، أعدّت عصبة الأمم اتفاقية منع الإرهاب والمعاقبة عليه. وقامت الأمم المتحدة في فترة لاحقة بصياغة صكوك قانونية عالمية لمنع الإرهاب الدولي والقضاء عليه، وصيغ الكثير منها ردا على عمليات إرهابية فظيعة محددة. وأحدثها عهدا، أي الاتفاقية الدولية للقضاء على أعمال الإرهاب النووي، مفتوحة للتوقيع عليها منذ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

وتركز تلك المعاهدات المسماة قطاعية – وعددها ١٣ معاهدة – على حظر أعمال إرهابية معينة، يتعين على الدول الأطراف أن تعتبرها جرائم بمقتضى قوانينها الوطنية. وفي آذار/مارس ٢٠٠٥، بدأ الأمين العام للأمم المتحدة الترويج لعناصر معينة لاستراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب: ثني المجموعات الساخطة عن اختيار الإرهاب تكتيكا لها؛ وحرمان الإرهابيين من وسائل القيام باعتداءاتهم؛ ومنع الدول من دعم المجموعات الإرهابية؛ وتطوير قدرة الدول على اتقاء الإرهاب؛ والدفاع عن حقوق الإنسان وسيادة القانون في محاربة الإرهاب.

وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لسنة ٢٠٠٥، رحّب رؤساء الدول والحكومات بتحديد الأمين العام للأمم المتحدة العوامل المذكورة، وحثوا على التوسع فيها بدون إبطاء لكفالة ردود شاملة ومنسقة ومتسقة على الإرهاب، على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وعلاوة على ذلك، دعوا إلى مساعدة الدول على بناء القدرات الوطنية والإقليمية لمكافحة الإرهاب، كما دعوا الأمين العام للأمم المتحدة إلى تقديم اقتراحات إلى

الجمعية العامة ومجلس الأمن لهذا الغرض. غير أن ما يكتنف تعريف الإرهاب ذاته من أوجه الغموض والخلافات قد أصبح من العوائق الرئيسية التي تحول دون اتخاذ جميع الجهات الفاعلة إجراءات فعالة، بما في ذلك البرلمانات، لمنع الإرهاب ومحاربته.

وبالإضافة إلى محاربة الإرهاب نفسه، يجب التصدي لما يكمن وراءه من أسباب، وتشمل هذه الأسباب عدم وجود مؤسسات وممارسات ديمقراطية وحرية سياسية وحريات مدنية؛ والمظالم الفئوية المتأصلة في الظلم الجماعي لطوائف عرقية أو دينية؛ وصراعات متمادية تمخضت عن أجيال من المتطرفين؛ وارتباط التنمية – الأمن، مع توليد الفقر والمسغبة لمشاعر اليأس والنفور.

وللبرلمانات عدة أدوار تقوم بها في جهود مكافحة الإرهاب، بما لها من وظائف تشريع وإشراف وتعبير وتقديم للمشورة. ويمكن اعتبار أن دورها الأساسي هو ''إحلال قوة القانون محل قانون القوة''، مما اتخذ عمليا شكل سن تشريع مكافحة الإرهاب، بما في ذلك قوانين تنفيذ اتفاقيات مكافحة الإرهاب الدولي؛ وإنفاذ قوانين وممارسات صارمة للمهاجرين لضمان صعوبة تزييف وثائق السفر ولمنع الإرهابيين من التخفي بغطاء مركز طالبي اللجوء أو اللاجئين؛ وتنفيذ قوانين تسليم المجرمين عن طريق التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف؛ ووضع تشريعات تحول دون وصول الإرهابيين إلى السلاح؛ والموافقة على إنفاق الحكومة على تدابير مكافحة الإرهاب.

غير أن أعظم دور يؤديه البرلمان هو تعزيز وتقبل الآراء المغايرة الحوار ما بين الأطراف الحوار بين الثقافات للممارسات وعملية إحلال من عناصر الحرب ضد الإرهاب وازدهر في مستفيدا من حدود ضعف قوات إنفاذ قضائية عرجاء. ومن برامج توعية، لكي الإرهاب وعواقبه

> إن الدور الأساسي للبرلمان هو ''إحلال قوة الكلمات والحجج المنطقية محل قوة العنف المادي، وقوة القانون محل قانون القوة''. عندما يكون العنف والترويع والخوف وفقدان الحياة منتظمة في منظومة كراهية، يكون على البرلمان دور يقوم به لمنع زعزعة استقرار مفهومي الوجود الإنساني البالغي الأهمية: السلم والأمن.
>
> **ديفيد موسيلا، نائب رئيس الجمعية الوطنية في كينيا**

ويكونوا مطلعين على الصكوك الدولية ذات الصلة ويعرفوا كيف يمكن لحكوماتهم الامتثال لأحكامها.

ولكي تكون مكافحة الإرهاب فعالة، تتوفر لها مقومات البقاء، يجب أن تقوم على أساس القانون الدولي والقانون الداخلي كليهما. ولا يكفي أن نصوغ صكوكا دولية؛ فيجب أن يوقع ويصدق عليها، ويتوقع من أعضاء البرلمانات في جميع أنحاء العالم أن يتخذوا إجراءات في هذا المجال. والبرلمانيون يفوّضون حكوماتهم ويوفرون الإشراف عليها وينبغي أن يحثوا حكوماتهم على التصديق على جميع صكوك مكافحة الإرهاب. لكن هذا وحدة لا يكفي. فمن واجب البرلمانيين أيضا أن يحرصوا على أن تنتقل هذه الصكوك روحا إلى التشريع الوطني.

والبرلمانيون ينتخبهم الشعب؛ و لم يمنحهم الناخبون ثقتهم لحمايتهم من آفة الإرهاب وحسب؛ بل عهدوا إليهم أيضا بحماية حقوقهم الدستورية والإنسانية والحريات الأساسية. إن الجمعية العامة والأمين العام للأمم المتحدة يؤكدان هذا الدور بصورة بارزة. فقرار الجمعية العامة ١٩١/٥٩ يؤكد أنه يجب على الدول أن تكفل امتثال كل التدابير المتخذة لمحاربة الإرهاب لالتزاماتها بمقتضى القانون الدولي، وخاصة القانون الإنساني، أي قانون اللاجئين وحقوق الإنسان، كما أن نفس الموقف اتخذه الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره المعنون ''حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية''.

أثناء المناقشة التي تلت ذلك، وصف عدة مندوبين معاناة بلدانهم من أعمال الإرهاب وجهودها لمحاربته. ووصف غيرهم من الوفود الخطوات المتخذة لتهيئة بيئة لا تكون مؤاتية للإرهاب، كدعم الحوار مع الجاليات العربية والإسلامية، وزيادة مشاركة هذه الجاليات بتعزيز تنميتها الاجتماعية، وتعزيز فهم شتى الحضارات. وتم الإعراب عن تأييد وضع اتفاقية شاملة عن الإرهاب الدولي، على نحو ما دعا إليه مؤتمر القمة العالمي. وقد تضمنت نتائج المناقشة ما يلي:

- إن الإرهاب أينما كان خطر يهدد الديمقراطية في كل مكان.
- الإرهاب هو أعظم خطر على السلم والأمن الدوليين منذ نهاية الحرب الباردة. فبالإضافة إلى الضرر المباشر الذي تلحقه الأعمال الإرهابية، تقوِّض هذه الأعمال الجهود المبذولة في سبيل التقدم والتنمية المستدامة. ويجب على المجتمع الدولي أن يكافح لا الإرهاب فحسب، بل أسبابه الجذرية.
- لما كان الإرهاب الحديث لا يعرف الحواجز، كان على مكافحة الإرهاب أيضا أن توسع نطاقها بحيث تتجاوز الحدود الوطنية، بالتعاون الوثيق بين البلدان وتبادل

المعلومات معها، وبالتنسيق عن طريق منظمات كالأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي.

- وأشير إلى أن الاعتداءات الإرهابية كانت، قبل أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، محدودة النطاق جغرافيا وكان يرتكبها في معظم الأحيان حركات مستقلة. أما الاعتداءات على الولايات المتحدة، فقد كانت بداية تغيير جذري. فإن الأعمال الإرهابية تُرتكب الآن عبر الحدود، محدثة أضرارا لم يسبق لها مثيل من حيث حجمها. صحيح أنه قد اتخذت، منذ اعتداءات ١١ أيلول/سبتمبر، تدابير لمكافحة الإرهاب أكثر منها في أي وقت مضى، ولكن في الوقت نفسه، وقعت أحداث إرهابية أكثر من ذي قبل، وذلك في راجح الظن نتيجة آثار الدعاية.

- على الاتحاد البرلماني الدولي أن ينظر في إنشاء فريق عمل أو لجنة متخصصة لدراسة إمكانيات استصدار تشريع مشترك وتدابير موحدة خاصة بالإرهاب، بما في ذلك تدابير منع ومكافحة الإرهاب، وعقوبات على الأعمال الإرهابية، ولمتابعة تنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب في البلدان الأعضاء في الاتحاد.

- ثبت أن وضع تعريف عام ودولي للإرهاب ليس سهل المنال، ولكن يتعين السعي إلى التوصل إلى هذا التعريف. وما يعتبره بلد ما أعمالا إرهابية ارتُكبت ضده، قد يعتبر بلد آخر، وإن كان مراقبا غير منحاز، أعمال مقاومة للاحتلال مشروعة. غير أن الاحتلال يخضع للقانون الدولي. وعلى المحتل حقوق وواجبات، لكن هذه أيضا حال مقاوم الاحتلال، الذي تشمل واجباته احترام الأشخاص المحميين، لا سيما المدنيين.

- أشارت بعض الوفود إلى أنه لا يمكن تعريف الإرهاب على أساس المطامح أو الإيديولوجيا، ولكن يمكن تمييزه عن مقاومة الاحتلال المشروعة بالنظر في الأساليب المنتهجة والسكان المستهدفين.

- هناك آراء متباينة في أي الحركات يُعتبر إرهابيا وأيها منظمات تحرير وطني مشروعة.

- وأُشير إلى أن من غير الضروري الفراغ من تحديد تعريف ناجز للإرهاب قبل البدء في صياغة اتفاقية شاملة عن الإرهاب. وأيا ما كانت الظروف السياسية، فإن الإرهاب عمل إجرامي، يرمي إلى إلحاق الأذى بالمدنيين الأبرياء وقتلهم.

- إن الاتفاقية الشاملة الخاصة بالإرهاب، التي يجري حاليا التفاوض حولها، هي اتفاقية قانون جنائي، لا إدانة سياسية للإرهاب. والقصد منها، جزئيا، أن تغطي الأعمال الإجرامية التي لم تصبح إلى الآن موضوعا للاتفاقيات القائمة. وتشمل المسائل المعلقة

صياغة نص خاص بالحق في تقرير المصير وفقرة تحدد مجال تطبيق الاتفاقية المزمع صدورها في المستقبل، من جهة؛ والقانون الإنساني الدولي القائم، من جهة ثانية.

- لا يمكن تبرير قتل المدنيين بأية ذريعة أو استنادا إلى أي مبررات أو أي ظروف. والذين يظنون أن قتل المدنيين تبرره قضيتهم الخاصة، الدينية أو الإيديولوجية أو السياسية أو الاجتماعية هم على خطأ جنائي مبين.

- بعد الأعمال الإرهابية الفظيعة، بات لدى البرلمانيين والحكومات وعامة الجماهير رغبة طبيعية في إصدار مزيد من التشريعات للتصدي للخطر الجديد. إلا أن هناك أيضا خطر مغالاة الحكومات في ردود فعلها ونسيان مسؤوليتها، لا عن حماية مواطنيها ماديا وحسب، بل عن ضمان ما لهم من حريات مدنية أيضا.

- من الأمور الأساسية عدم الخلط بين الإرهاب والإسلام، فهو دين سلام. ومنشأ أكثرية العمليات الإرهابية هو بلدان إسلامية، لأنها البلدان التي تعاني الظلم والجور.

- بما أن تسليم المشتبه بأنهم إرهابيون يستغرق شهورا أو أعواما، فقد اقتُرح أن يكون لاتفاقيات الأمم المتحدة المعنية بالإرهاب أسبقية مطلقة على أي تشريع في أي دولة طرف.

- من المؤسف أن بعض البلدان لا تزال تسمح للإرهابيين بأن يتدربوا ضمن حدودها، أو لا تزال تسمح بتمويل الحركات الإرهابية، مع أنه يبدو فعلا أن عدد هذه الدول المارقة أدنى بصورة ملموسة مما كان عليه حتى قبل خمس سنوات.

- إن الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي هي حاليا في سُبات لدى اللجنة السادسة التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة. وتقدمها البطيء الذي يدعو إلى الإحباط هو نتيجة تمييع بعض البلدان لأهم فقراتها واقتُرح أن يتحقق المندوبون من أن يعمل ممثلو بلادهم الدائمون على إنجاز العمل على الاتفاقية، بدلا من إحباطه.

- وهناك جانب آخر، هو دور وسائط الإعلام، ومسألة كيفية تشجيع نقل الأخبار بصورة غير منحازة ودقيقة وقابلة للتحقق منها، مع الحد، في آن معا، مما قد تجنيه المنظمة الإرهابية من فوائد، نتيجة لما تولّده الأخبار من دعاية. فوسائل الإعلام تشكل دعامة من دعائم الديمقراطية لكنها لا حق مطلقا لها في الإسهام بالحض على الكراهية أو العنصرية أو انتهاك حقوق الإنسان.

- لما كان المؤتمر العالمي الثاني لرؤساء البرلمانات قد اقترح أن تعقد البرلمانات الأعضاء مناقشات متزامنة في جميع أنحاء العالم، بشأن توصية من التوصيات الواردة في إعلانه،

فقد اقتُرح أن يكون الإرهاب موضوعا ملائما لأولى هذه المناقشات. ويمكن أن يقوم الاتحاد البرلماني الدولي بنشر خلاصات لجميع المداولات وتوزيعها على مختلف الهيئات الدولية المعنية بمكافحة الإرهاب.

الجلسة الثالثة – المسؤولية عن الحماية – الإنذار المبكر وتنسيق الجهود في التعامل مع حالات الأزمة

خاطب البرلمانيين وتبادل معهم الآراء كلٌّ من السناتور محمدميان سومرو، رئيس مجلس الشيوخ بباكستان؛ وعضو مجلس الشيوخ روميو دالّير، فريق (متقاعد)، كندا؛ والسيد يان إغلَند، الأمم المتحدة، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ والسيدة نيكول ديلِر، عن الحركة الاتحادية العالمية، معهد السياسة العالمية.

تماما مثلما أن الإرهاب يعمل خارج نطاق القوانين التي سنّتها الشعوب المتحضّرة على مر الزمن، فثمة أيضا بعض الذين يشغلون مناصب السلطة ويعتبرون أنفسهم فوق القوانين. وأحيانا قد تعادل الكوارث التي صنعتها أيديهم من حيث فظاعتها الكوارث الطبيعية. فالقتل والتطهير العرقي والإبادة الجماعية أعمال قد تكون على نفس القدر من الدمار الذي تحدثه الزلازل وموجات المد البحري العارمة. وأحيانا لا يتصرف المجتمع الدولي بالقدر الكافي من الفعالية والسرعة، حتى في عصر الاتصالات الحديثة الذي يستطيع فيه العالم مشاهدة الفظائع وهي تُرتكب من خلال النشرات الاخبارية التلفزيونية الليلية – ومن بين الأمثلة المروعة على ذلك الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا. واستجابة لتلك الظاهرة، وفي إطار عملية إصلاح الأمم المتحدة الواسعة النطاق، فإن مذهب المسؤولية عن الحماية أمسى يكتسب مؤيدين له. ويمكن فهمه على أنه واجب النهوض للدفاع عن الذين لا حول لهم ضد الذين يستطيعون لولا ذلك التدخل، أن يسوموهم القهر والإيذاء دون عقاب.

وتكمن أهمية هذا المبدأ الجديد في كونه يوفق بين احتياجات الفرد وحقوقه من جهة، وواجبات المجتمع الدولي وحقوق الدولة ذات السيادة من جهة أخرى، مما يعزز الاعتقاد بأن أمن الإنسان هو من صميم أمن الوطن. وهو يُرسي أساسا للمساءلة لا عن إخفاقات الدولة فحسب، بل أيضا على إخفاقات المجتمع الدولي، ويقنن مسؤولية المجتمع الدولي ليس فقط من حيث اتخاذ تدابير رد الفعل، بل أيضا تدابير وقائية ما.

وقد ورد مفهوم ”المسؤولية عن الحماية“ أول الأمر في تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول، التي شُكلت لمعالجة مسألة متى يتعين أن تتراجع السيادة – وهي مبدأ أساسي من مبادئ القانون الدولي – أمام ضرورة توفير الحماية من أفظع الانتهاكات التي ترتكب في حق الإنسانية والقانون الدولي: الإبادة الجماعية والتطهير العرقي وانتهاكات

حقوق الإنسان الجسيمة. وفي وقت لاحق أقر الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير الذي أنشأه الأمين العام للأمم المتحدة بأن مفهوم السيادة ينطوي على التزام الدولة بحماية رفاه شعبها؛ وأنه في حال عجز الدولة أو عزوفها عن الوفاء بهذه المسؤولية، فإن معنى مبادئ الأمن الجماعي أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتولى قسطا من تلك المسؤوليات.

وبعد إجراء مشاورات مع الحكومات ومسؤولي الأمم المتحدة والعديد من منظمات المجتمع المدني، نشر الأمين العام للأمم المتحدة تقريره 'في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع'، الذي تضمن نداء موجها إلى الحكومات لكي تعتنق مبدأ المسؤولية عن الحماية باعتباره أساسا للعمل الجماعي لمناهضة الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والجرائم الأخرى المرتكبة ضد الإنسانية. كما أكد التقرير أن المسؤولية عن الحماية تقع في المقام الأول على عاتق كل دولة من الدول؛ ولكن إذا كانت الدولة عازفة أو عاجزة عن حماية مواطنيها، فإن المسؤولية تنتقل عندئذ إلى المجتمع الدولي؛ وبيَّن مسؤولية المجتمع الدولي عن حمايتهم، بما في ذلك من خلال استخدام الوسائل الدبلوماسية والإنسانية وغيرها؛ وأقر بأنه إذا كانت تلك الوسائل غير كافية، فيحق لمجلس الأمن أن يتخذ إجراءات بموجب الميثاق، منها إجراءات الإنفاذ إذا اقتضى الأمر. وأوضح التقرير أن المسألة هنا ليست مسألة استخدام القوة، بل هي مهمة قانونية وأخلاقية تحتم على الدولة حماية مواطنيها، وإذا لم تقم بذلك، يتوجب على المجتمع الدولي اتخاذ طائفة من التدابير الدبلوماسية والإنسانية السلمية، على ألا يُنظر في استخدام القوة إلا كحل أخير.

وقد استهدف مبدأ المسؤولية عن الحماية هذا انتفاء تقصير إنساني مزدوج: تقصير المجتمع الدولي في اتخاذ ما كان ينبغي له اتخاذه، ثم في الوقت ذاته حين ينتفى الحس الإنساني في أولئك الذين يظنون أنه يحق لهم التمثيل بإخوانهم من بني البشر وذبحهم. وسيفرض هذا المبدأ أيضا على المجتمع الدولي واجبَ التحرّك على أساس الإنصاف، بمعنى أنه يحق لجميع الناس أينما كانوا التمتع بالحماية على قدم المساواة.

صحيح أنه يمكن اعتبار هذا المبدأ مناقضا لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وسيكون الجانب المتعلق بمعرفة كيفية إعمال هذا المبدأ بدقة دون الإخلال بالفصل السابع من الميثاق إحدى أهم القضايا التي يتعين حسمها. ولا بد أن يظل مجلس الأمن مسؤولا أمام المجتمع الدولي، ولكفالة ذلك، يتعين وضع تفصيل العمليات والإجراءات والمنهجيات لهذا المبدأ الجديد.

ولربما يتمثل أكبر تحد يواجهه المبدأ الجديد في إيجاد الإرادة السياسية لاستخدامه، وهنا ينبغي للبرلمانيين القيام بدور في الدعوة له من أجل التصدي للانتهاكات الجسيمة بحزم أكثر بكثير من ذي قبل. ولا سبيل إلى استئصال ظاهرة إفلات الطغاة المتجبِّرين من العقاب إلا في البرلمانات في أرجاء العالم. فلو أقنع البرلمانيون حكوماتهم على العمل وفقا لهذا المبدأ الجديد، فلربما سيكون مجرد وجوده في وقت ما في المستقبل رادعا كافيا لهم.

> إن الأحداث الأخيرة، ومن ضمنها الزلزال المدمِّر الذي شهدناه، تبيّن الضرورة التي تحتم على البرلمانيين أن يكونوا سباقين إلى الفعل لا إلى ردة الفعل. ويجب إدامة الإرادة السياسية للإبقاء على مسألة الكوارث في جدول الأعمال خاصة بالنسبة لمراحل الإعمار الطويلة، وذلك لكي يستمر تقديم دعم مطرد لها.
>
> **محمدميان سومرو، رئيس مجلس الشيوخ بباكستان**

وفي الوقت ذاته، يجب عدم التغافل عن تقديم الإغاثة الإنسانية في التعامل مع الكوارث الطبيعية. ولكي تكون أعمال الإغاثة الإنسانية فعالة، يتعين تنسيقها بإحكام مع الالتزامات المجسَّدة في الأهداف الإنمائية للألفية. والوقت الحاضر هو الذي يتعين فيه وضع حد للجوع والمعاناة، والجيل الحاضر هو الذي يستطيع تحقيق ذلك. لكن لكي يتم ذلك، فإن نظام الإغاثة الإنسانية بالأمم المتحدة بحاجة إلى نظام تمويل يمكن التنبؤ به بسهولة كبيرة ليحل محل النظام الحالي الذي يكاد يكون نظاما عشوائيا. ومن بين المؤشرات الهامة على ذلك نسبة المعونة المتلقاة في غضون الشهر الأول الذي يعقب الكارثة كنسبة مئوية من المقدار اللازم في ذلك الشهر. وفي حال المد البحري الزلزالي (التسونامي) الذي حدث في المحيط الهندي، كانت تلك الحصة مدهشة حيث بلغت ٩٠ في المائة، وفي مرتين كانت عند حوالي ٥٠ في المائة، لكن في معظم الحالات، وخاصة حين وقعت كارثة في أفريقيا، كانت قرابة ٢٠ في المائة. وحتى حين تأتي كميات أكبر من المعونة، فإنها عموما تصل متأخرة بفترة تتراوح بين شهر وثلاثة أشهر – مما يؤدي إلى تزايد معاناة الناس وارتفاع عدد الوفيات التي يمكن تجنبها.

وفي حالة آخر كارثة هامة وقعت، أي الزلزال الهائل الذي ضرب بالدرجة الأولى باكستان وما أعقبه من آثار، فإن الصورة كانت هي ذاتها. فقد كان الناس يفقدون أطرافا تعين بترها لأنهم لم يتلقوا العلاج في الوقت المناسب. وكان الناس يتضورون جوعا لأن الأغذية التي كانت ترد على المنطقة لم تكن كافية. وكانت العملية تتم ربما بواسطة ربع عدد الطائرات المروحية التي تستلزمها لنقل الإمدادات والمساعدة، وحين نفدت الأموال في فترة تراوحت بين أسبوعين وثلاثة أسابيع، لم تستطع حتى تلك الطائرات الاستمرار في الطيران.

وكانت ثمة ضرورة لزيادة في الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، ربما بعشرة أضعاف. وحينها فقط كان بالإمكان تنفيذ عمليات الإغاثة على الفور وبإنصاف. وفي الوقت الراهن، يكون للمكان الذي تقع الكارثة أثر كبير للغاية على كمية المعونة التي تقدم لمواجهتها. ويتعين أن تكون تحت تصرف الأمم المتحدة الموارد الكافية لتتمكن من مساعدة جميع الضحايا أينما كانوا على قدم المساواة. وبوجود أموال كافية، ستستطيع الأمم المتحدة كذلك التحرك بسرعة قبل أن تصبح حالة ما من حالات الطوارئ – مثل تزايد أعداد الجراد في أفريقيا – كارثة بكل المقاييس، من مثل إتلاف المحاصيل الزراعية بكاملها.

هذا وقد تعهدت بعض الدول بدفع تبرعات سخية لهذا الصندوق، وينبغي للبرلمانيين في كل مكان أن يطلبوا من حكوماتهم أن تحذو حذوها. وعلاوة على ذلك، يجب على الحكومات والبرلمانات أن تعطي الأولوية لإعداد خطط التصدي للكوارث بفعالية، وإجراء استعدادات مكثفة لمواجهة الكوارث قبل وقوعها بوقت طويل. وينبغي للحكومات أن تجري استعراضات إلزامية ومنتظمة لمدى تأهبها لوقوع الكوارث، بما في ذلك تزويد برلماناتهم بأحدث المعلومات. ويشمل التأهب وضع سياسات تؤدي إلى تجنب تفاقم الكوارث المحتملة، ومن ذلك على سبيل المثال تحديد موقع المباني غير المأمونة في السهول المعروف بالفيضانات التي تغمرها أو المناطق المعرضة للهزات الأرضية، وعدم السماح بإزالة الغابات أو الإضرار بنظم التصريف الطبيعية. وفي حال وقوع كارثة ما، فإن البرلمانيون المدعوين إلى فحص كيفية استخدام الجهاز التنفيذي السلطة الزائدة اللازمة في حالات الطوارئ بحاجة لكي يكونوا بنائين ومبدعين، إذ أن مشاركة البرلمانيين في عمليات التصدي للكوارث من شأنها أن تكفل استخدام هذه السلطة على النحو المناسب.

وقبل المناقشة، التزم المشاركون في الاجتماع دقيقة صمت ترحُّما على ضحايا الكوارث الطبيعية الأخيرة، وآخرها الزلزال الذي وقع في باكستان. وخلال المناقشة، وصف عدة مندوبين التدابير التي تتخذها بلدانهم لتكون مستعدة لمواجهة الكوارث الطبيعية ولمساعدة البلدان التي وقعت فيها كوارث. وقد تمخض الاجتماع عن الاستنتاجات التالية:

- الكوارث الطبيعية تذكِّرنا بأن جميع بني البشر مرتبطون بعضهم ببعض بقوى ظاهرة وأخرى خفية: هي قوى الطبيعة والفقر والفيضانات والجوع وما إلى ذلك. وهي تذكِرة بضآلة قدرة الإنسان، ولذا فإنه يتعين على الجميع العمل سويا للتصدي لها.

- تعيق الكوارث الطبيعية تنمية البلاد وتحبط على وجه التحديد خططها الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك بربط الموارد النادرة وتحويلها عن وجهتها.

- يمكن أن تضرب الكوارث الطبيعية البلدان المتقدمة النمو بنفس السهولة التي قد تصيب بها البلدان النامية، لكن ثمة تباينا في سرعة انتعاشها من تلك الكوارث وفعاليته.

- دور البرلمانيين هو إقناع الحكومات بالمساهمة بمزيد من السخاء في جهود الإغاثة. لكن ينبغي أن يُؤخذ في الاعتبار أن التعمير والانتعاش ليسا مجرد مسألة تشييد مبان وبنى تحتية، بل هما أيضا مسألة معتقدات إنسانية وضغوط عاطفية.

- ينبغي للبرلمانيين أن يشجعوا حكوماتهم على تقديم المساعدة المالية لإقامة نظم الإنذار المبكر، مع أن هذه النظم ليست في حد ذاتها البلسم الشافي لجميع الأدواء، فهي تتيح مزيدا من الوقت للاستعداد لكارثة يمكن تجنبها، لكن العامل الرئيسي هنا هو توافر الموارد في المكان المناسب في الوقت المناسب. وهذه مسألة إرادة سياسية، وهذا مجال يتعين على البرلمانيين أن يؤدوا فيه دورا هاما. وحين تصل المعونة متأخرة أكثر مما يجب، فلن تفي بأي غرض؛ وإذا لم يعمل البرلمانيون بما فيه الكفاية لكفالة وصول المعونة في الوقت المناسب، فلن يفوا هم أيضا بأي غرض.

- من الضروري من استخدام القدرة الحالية لوكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها استخداما كاملا وتعزيز التعاون فيما بينها. وينبغي مناقشة أفضل سبيل لبلوغ ذلك في الجمعية العامة وفي البرلمانات الوطنية على السواء. ومما يكتسي أهمية أيضا التعاون الإقليمي، خاصة في مجالات منها تبادل المعلومات والتنبؤات، والتخطيط من أجل توفير الإمدادات والأغذية والماء بكفاءة.

- وكما أن نظم الإنذار المبكر تساعد على التخفيف من حدة الكوارث الطبيعية، فإن مبدأ المسؤولية عن الحماية هو أيضا من شأنه أن يخفف من حدة الكوارث التي يتسبب فيها لإنسان، وذلك عن طريق تحديد مستوى الجريمة الذي تصبح عنده الدولة مقصِّرة تقصيرا بينا في حق سكانها ويتعين عنده أن يتحمل المجتمع الدولي مسؤولية اتخاذ إجراءات. لكن ذلك ينبغي أن يتم تحت إشراف مجلس الأمن لا عن طريق إجراءات أحادية يتخذها فرادى البلدان.

- علاوة على ذلك، يتعين تذكُّر أنه عندما كانت الصيحة ''ينبغي للأمم المتحدة أن تفعل شيئا ما''، كان معنى ذلك أن على الدول الأعضاء أن تفعل شيئاً ما. وهم

الذين يملكون المنظمة، وهم الذين كان يتعين عليهم أن يوفروا الموارد، والقوات، والإرادة السياسية لاتخاذ إجراءات لكي يقوم مجلس الأمن بإجراءاته. وما كان من الحتمي أن يحدث ما حدث مؤخرا من كوارث من صنع الإنسان لو كان هناك استثمار دولي أكبر في احتواء الأوضاع، وفي الأمن، وفي الحل السياسي للصراعات ونشر العمل الإنساني والتنموي قبل أن تصبح الحالة الطارئة كارثة.

- ولقد كان يجري إحراز تقدم، مثل خطة السنوات العشر التي انبثقت عن المؤتمر العالمي بشأن الحد من الكوارث الذي استضافته اليابان، غير أن ذلك التقدم كان بطيئا للغاية. وهذا بدوره كان يرجع إلى الموارد الوطنية والدولية المستثمرة. وقدمت أكثر شعوب الأرض كرماً ٠,١ في المائة أو أقل قليلا من الناتج الإجمالي في المساعدة الإنمائية الرسمية. وبلغ المعدل للبلدان الغنية ككل ٠,٢ في المائة. واعتمد بعض البلدان هدف ٠,٧ في المائة، بما فيها الاتحاد الأوروبي، غير أنه ينبغي للكثيرين أن يفعلوا ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، حان الوقت لكي تقوم الاقتصادات النامية بالانضمام إلى الركب وتحديد نفس الأهداف. فليس من الصواب أن تكون نفس الدول الإثنتي عشرة، كما كانت منذ ١٥ عاماً، هي البلدان الوحيدة التي تقدم تبرعات كبيرة. وهناك الآن دول عديدة ذات اقتصادات كبيرة ومتنامية ينبغي لها أن تشارك في هذه الجهود.

- بيد أن الصورة ليست قاتمة كلية. فقد أُقيمت بعض شبكات الإنذار المبكر، وسوف يزداد عددها. وأصبح نظام الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية أكثر فعالية بكثير مما كان عليه في الماضي. وأُرسل فريق المنسقين الطليعي إلى آخر الكوارث الطبيعية في اليوم الذي حدثت فيه الكارثة. ووُجه النداء من أجل التمويل في غضون ٧٢ ساعة. وبدأ عمل سلاسل الإمداد في غضون أيام. وقد تحققت ثورة لوجستية من حيث الفعالية: وما نحتاج إليه الآن هو الثورة المعنوية والأخلاقية المناظرة كي تتمكن الأمم المتحدة من مساعدة جميع الذين يحتاجون إلى مساعدتها.

- وكما قيل في دورات سابقة، فإن العامل الذي جعل تعريف الإرهاب غير ضروري هو قتل الأبرياء. وبهذا المعنى فإن الدول كافة مذنبة في الإرهاب لأن هلاك ٤٥٠ ٠٠٠ بريء في رواندا على سبيل المثال، كان بالإمكان تجنبه لو استجابت الحكومات بصورة أسرع. وفي نفس الوقت، كان من الضروري أن تكون شروط تعامل قوات الأمم المتحدة المرسلة لمجابهة الكوارث التي هي من صنع الإنسان واقعية

وتتناسب مع الحالة. وهذا قرار كان على الحكومات أن تتخذه عن طريق مجلس الأمن، وكان على البرلمانيين حثها على اتخاذ الخيار السليم.

الجلسة الرابعة – بناء السلام ودور البرلمانات الحيوي

الأونورابل فين مارتن فاليرسنس (النرويج) رئيس لجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بقضايا الشرق الأوسط؛ صاحب السعادة أوغوستين ماهيغا، الممثل الدائم لجمهورية تترانيا المتحدة، الرئيس المشارك لاستشارات الأمم المتحدة بشأن لجنة بناء السلام؛ السيد ثانت مينيت – يو، وحدة الأمم المتحدة لتخطيط السياسات؛ والسيد ستيفن شليسنغر، مدير معهد السياسة العالمية، جامعة نيوسكول، ألقوا ببيانات وتبادلوا الآراء مع البرلمانيين.

السلام أكثر بكثير من مجرد غياب الصراع المسلح. ولا يتم الفوز بالسلام عندما يتفق الدبلوماسيون والحكومات على شروط اتفاق سلام، أو عند وضع بعض التوقيعات على قصاصة من الورق. ويمر نصف البلدان الخارجة من الحرب بانتكاسة العودة إلى العنف في غضون خمس سنوات. لهذا، فإن بناء السلام مهمة بالغة الحيوية لمنع استئناف الصراع المسلح، بدعم ويسر المفاوضات السلمية، ويعتبر ذلك أمراً أساسياً في إعادة بناء المجتمعات التي تكون فيها الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية قد دمرت نتيجة للصراع.

ومهام البرلمانات في حالات ما بعد الصراع عديدة وهامة: وهي وضع قوانين للسكان تتسم بالكفاءة؛ وتعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان؛ والتصدي للمسائل الصعبة في أعقاب الصراع، مثل ضرورة عمليات تحري الحقيقة والمصالحة؛ والعمل على تعزيز حل الصراع والحوار بشكل سلمي، والدفاع عن حقوق الأقليات وغيرها كثير. وبعبارة أخرى، يشكل انتخاب البرلمان بصورة ديمقراطية، محور جهود بناء السلام على مختلف المستويات.

وفي الحالات التي لا تكون فيها البرلمانات فعالة، أو تفتقر إلى الموارد أو الشرعية، يجب أن تكون الأولوية بالنسبة لأي بلد، أن يقوم بمساعدة المجتمع الدولي؛ بإنشاء مجلس وطني تمثيلي وتقديم الدعم الملائم له. وبالرغم من تقديم دعم واهتمام كبيرين في حالة إجراء أول انتخابات في فترات ما بعد الصراع، فلم يبذل اهتمام مماثل لقدرة البرلمان المنتخب حديثاً من أجل الوفاء بمسؤولياته ودوره في التشريع والرقابة. وهنا تكمن الحاجة لقيام البرلمانات الوطنية والمنظمات الدولية والمتبرعين بتحقيق التقدم وتقديم دعم أفضل للبرلمانات الجديدة.

ولاتفاقات السلام التي لا تتمتع بقبول ودعم واسع فرصة أقل لاستمرارها واستقرارها. وهذا هو التحدي الذي حاول الاتحاد البرلماني الدولي أن يتصدى له عن طريق

تقديم منبر لطرفي الصراع في الشرق الأوسط للاجتماع على المستوى البرلماني. وتشمل ولاية لجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بقضايا الشرق الأوسط تشجيع الحوار بين الوفدين الإسرائيلي والفلسطيني في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي. وهكذا، يوفر الاتحاد البرلماني الدولي منبراً للمشاركة والحوار بين الطرفين في وضع صعب للغاية. وهو وضع لم يكن بالإمكان أن يلتقوا فيه ويناقشوا المسائل وجها لوجه في المنطقة.

وبناء السلام ليس مهمة بالغة الأهمية وصعبة فحسب، بل هي مهمة باهظة التكلفة. ويتطلب استمرارية، ولربما سنين عديدة، ومنهجاً خاصاً يُناسب الحالة. لهذا، ستكون لولاية لجنة بناء السلام أهمية كبيرة. وإذا علمنا أن العديد من البلدان تعود إلى حالة الصراع في غضون خمس سنوات من انتهاء مهمة بناء السلام، فإن هدف الهيئة الجديدة هو العمل على بناء الجسور بين عمليات بناء السلام ومرحلة إعادة البناء والتنمية.

وقد أُثيرت فكرة لجنة بناء السلام في بادئ الأمر في تقرير فريق الأمين العام رفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير الذي خلُص إلى أن عمل المنظمة في بناء السلام خلال السنوات الخمس عشرة الماضية حيث أصبح بناء السلام نشاطاً تضطلع به الأمم المتحدة في نهاية الحرب الباردة قد أُنجز عن طريق ترتيبات خاصة، وبإضافة المزيد إلى المؤسسات والهياكل التي صُممت من أجل أهداف مختلفة تماما في عالم شديد الاختلاف. وتبنى الفكرة بعد ذلك الأمين العام بنفسه في تقريره ”في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع“ الذي وضع فيه تفاصيل هذه التوصية والتي نوقشت بعد وجرى تبنيها في مؤتمر القمة العالمي في شهر أيلول/سبتمبر.

> وفي الحالات التي تكون فيها البرلمانات غير عاملة، أو تفتقر إلى الموارد، أو الشرعية، أو غير موجودة أصلاً، يجب أن تكون الأولوية بالنسبة للبلد إنشاء مجلس تمثيلي وطني ومنحه الدعم الملائم، وذلك بمساعدة المجتمع الدولي، وقريبا لجنة بناء السلام.
>
> **فين مارتن فاليرسنس، عضو البرلمان في(النرويج)**

وبينما لا تزال هناك العديد من التفاصيل التي يتعين وضعها، فإن الجزء الأول من ولاية اللجنة الواسعة ستكون الجمع بين كل الجهات الفاعلة ذات الصلة، لتعبئة الموارد بشأن تقديم النصح واقتراح استراتيجيات متكاملة لبناء السلام والانتعاش في فترة ما بعد الصراع. وسيكون الجزء الثاني تركيز الاهتمام على جهود إعادة الإعمار وبناء المؤسسات اللازمة للانتعاش بعد الصراع عن طريق استراتيجيات متكاملة لوضع الأسس اللازمة للتنمية المستدامة. وسيكون العنصر الثالث تقديم التوصيات والمعلومات لتحسين التنسيق بين جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة خارج وداخل الأمم المتحدة، ووضع أفضل الممارسات،

والمساعدة في ضمان تمويل يُعتمد عليه للقيام بأنشطة الإنعاش مبكراً ولتمديد فترة اهتمام المجتمع الدولي في الانتعاش في فترة ما بعد الصراع.

وهناك اتفاق عام كي تكون البلدان المتضررة هي البادئة بالأعمال التي تقوم بها لجنة بناء السلام. ويمكن أن يكون ذلك صعباً في الحالات التي لا تملك البلدان المتضررة فيها إلا عدداً قليلا من المؤسسات المُهيّأة للعمل في بلد تلفه أجواء الصراع، ولهذا يستدعي الأمر الواقعية والبراغماتية. وستتم دعوة البلدان المتأثرة لحضور اجتماعات اللجنة التنظيمية التابعة للجنة بناء السلام. وستضم الهيئة أعضاء مجلس الأمن، الذين سيهتمون بشكل خاص بجوانب عمليات حفظ السلام التقليدية؛ وأعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي يهتم بشكل خاص بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية لإعادة الإعمار؛ وممثلين عن البلدان المانحة والبلدان المساهمة بقوات، ومؤسسات بريتون وودز، وغيرها من الأطراف. وستكون هناك بعض أشكال المساهمة والمدخلات من قبل المجتمع المدني، وهنا يأتي دور البرلمانيين. وما أن يبدأ عمل لجنة بناء السلام على المستوى القطري، سيكون للبرلمانيين مسؤوليات محددة، وهي تعبئة الرأي العام، وتوفير الدعم للعاملين في انتعاش وإعادة إعمار البلد، الأمر الذي يحتاج دائماً، إلى الدعم السياسي والشعبي.

وعنصر آخر من عناصر المبادرة هو إنشاء مكتب دعم بناء السلام الذي ستكون مهمته جمع الدروس المستفادة من أفضل الممارسات في شتى أنحاء منظومة الأمم المتحدة ويُقدم للأمين العام للأمم المتحدة أفكاراً استراتيجية من أجل إحراز التقدم على المدى المتوسط والمدى البعيد. وسيكون العنصر الأخير هو صندوق بناء السلام الذي يهدف إلى سد عدد من الثغرات في التمويل القائمة في الوقت الراهن. وفي بعض الأحيان يجري الإعلان عن تبرعات ولكن يتأخر وصولها لفترة طويلة من الزمن. وفي حالات أخرى يستحوذ صراع آخر في مكان ما على اهتمام المانحين في الوقت الحاسم الذي يأتي بعد بدء عمليات حفظ السلام بسنتين إلى خمس سنوات عندما تكون الحكومة الناشئة في أمس الحاجة إلى استمرار دعم المانحين لإبقاء العملية السلمية في مسارها. ويهدف صندوق بناء السلام إلى التصدي لهاتين الصعوبتين.

ووصف عدد من الوفود في النقاش الذي تبع ذلك الجهود التي تبذلها بلدانهم للمساهمة في السلام في مناطقهم، أو لفتوا الانتباه إلى محافل السلم الإقليمية القائمة، مشيرين إلى إمكانية مساهمة الخبرات الوطنية والإقليمية في عمل اللجنة. ووصف آخرون نجاح بلدانهم في التفاوض من أجل تحقيق حل سلمي للصراع والاتفاق عليه، والخطوات السياسية والإدارية الواجب اتخاذها لتحويل الاتفاقات إلى سلام حقيقي ودائم. وتم الاتفاق على أن

ذلك أيضا يمكن أن يكون مُدخلاً قيّما في عمل لجنة بناء السلام. وجرى لفت الانتباه إلى عدد من الحالات في السنين الأخيرة حيث كان بإمكان محفل مثل لجنة بناء السلام أن تعمل على الحدّ مما لحق بالدول المتضررة من معاناة ودمار إلى حد بعيد وقد ظهرت الاستنتاجات التالية:

- السلام هو الخطوة الأولى لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.
- جرى الترحيب بلجنة بناء السلام كمحفل يشارك فيه جميع الأطراف الفاعلة الرئيسيين في إعادة الإعمار في فترة بعد الصراع: البلدان المتضررة، والدول المانحة، والمجتمع الدولي، والمنظمات غير الحكومية، وغيرها.
- تم التعبير عن بعض التحفظات بشأن التكوين المحتمل للجنة وإجراءات الإبلاغ، بالرغم من الإشارة إلى أن تلك التفاصيل لا تزال قيد النظر.
- لدى الاتحاد البرلماني الدولي خبرة واسعة في بناء المؤسسات وينبغي أن يُدعى للمشاركة في أنشطة لجنة بناء السلام. وتعتمد شرعية جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة على الدعم السياسي للدول الأعضاء القائم بدوره على البرلمانين فيها. ومع تأييد الإرادة السياسية لـ ١٩١ دولة عضو التي تعبر عنها برلماناتها للجنة ووقوفها وراءها، يمكن لها أن تلعب دوراً أساسياً.
- وينبغي للجنة عند أداء عملها إيلاء اهتمام خاص بالوعي الجنساني وتعميم المسائل الجنسانية. ومن الضروري أن يكون جنود بعثات حفظ السلام مدركين للمسائل الجنسانية لتجنب الأفعال المسيئة المشابهة للأفعال التي أُبلغ عنها في الآونة الأخيرة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للجنة بناء السلام أن يكون فيها عضوات لإعطائها منظوراً جنسانياً متوازناً.
- والحوار بين الثقافات وسيلة أساسية لمكافحة الأخطار التي يمثلها الإرهاب. ومن المتعذر تصوّر مستقبل لا تتفاعل فيه الحضارات مع بعضها البعض في حقبة أدت فيها العولمة وتكنولوجيا المعلومات إلى ازدياد التبادل الثقافي وإلى إضعاف مفاهيم الدول القومية والحدود الوطنية. وبالفعل، ساعد التبادل الثقافي والحضاري على مدى التاريخ في تطور البشرية وفي تنوع وإغناء معتقدات البشر. ولا يمكن كفالة التعايش السلمي والرخاء إلا عند ضمان بقاء هوية مختلف الثقافات والحضارات وتنوعها.
- ولا بد من إدخال القيم الديمقراطية في مرحلة ما بعد الصراع في أسرع وقت ممكن من أجل التوصل إلى حلول ثابتة وطويلة المدى. وهنا يأتي دور البرلمان كمجلس

يتمكن فيه البشر من مختلف الميول السياسية إظهار ومناقشة هذه الاختلافات بشكل مفتوح واحترام متبادل دون الخوف من القمع.

- وإذا اعترف الناس باختلافاتهم فبإمكانهم العيش في تآلف. وستفضي محاولة القضاء على الاختلافات حتماً إلى الصراع.

وشكر رئيس الاتحاد البرلماني الدولي في ملاحظاته الختامية جميع الذين شاركوا في النقاش الواسع التنوع والمشوق. وسيتم إرسال ملخص للمناقشات إلى المشاركين وأعضاء الاتحاد البرلماني الدولي، ولن يُدخر جهد لكفالة اتخاذ إجراءات بشأن الاقتراحات والتوصيات التي أثيرت خلال الأيام الثلاثة الماضية.